

Distr.
GENERAL

S/1999/1053
12 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أبلغت أعضاء المجلس أنني وافقت على خطة التوزيع التي قدمتها حكومة العراق لشراء وتوزيع الإمدادات الإنسانية خلال الفترة الجديدة المحددة في الفقرة ١ من القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٩، المرحلة السادسة، على أن يكون مفهوما، في جملة أمور، أنني سأقوم عندما تكون تقديرات العائدات التي يمكن توليدها ذات مستوى يتجاوز الرقم المستهدف المشار إليه في الفقرة ٢ من القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩)، بالتشاور مع حكومة العراق بشأن استخدام العائدات الإضافية، وبتقديم توصيات إلى المجلس حسب الاقتضاء، وذلك تمهيدا لاستعراض المجلس لهذه المسألة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩) (S/1999/671). وبناء على ذلك، دعت حكومة العراق في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى أن تقدم، آخذة في اعتبارها الأولويات القطاعية التي حددها مجلس الأمن في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) وفي قرارات متتابعة، مقترحات لاستخدام العائدات الإضافية لكي أنظر فيها وأقدم توصيات بشأنها إلى المجلس.

ومع وضع قرار مجلس الأمن ١٢٦٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ في الاعتبار، أبلغت حكومة العراق اليوم أنني وافقت على التعديلات المقترحة التي قدمتها حكومة العراق لكي أنظر فيها، والمحالة برسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (انظر التذييل الأول).

وفي آخر تقرير قدمته إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٢٤٢ (١٩٩٩) (S/1999/896)، أشرت إلى أن حكومة العراق قد أوضحت فعلا في خطة التوزيع للمرحلة السادسة أنه، إذا كان من المرجح أن تتجاوز عائدات النفط خلال المرحلة السادسة المبلغ المطلوب لتنفيذ خطة التوزيع المعتمدة ومجموعه ٣,٠٠٤ بليون دولار، فإن الحكومة تعتزم الدخول في عقود إضافية لشراء المعدات وقطع الغيار النفطية لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون دولار (S/1999/671، المرفق الثاني، الضميمة). وقد أعادت الحكومة تأكيد نيتها هذه في عرضها للمخصصات القطاعية المنقحة المشار إليها أعلاه.

وكما أوضحتُ في تقاريري السابقة إلى مجلس الأمن وفي أحدث رسالة لي إلى رئيس مجلس الأمن وهي الرسالة المؤرخة ٢ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/746 و Add.1)، لا تزال صناعة النفط العراقية في حالة يرثى لها، وهي الحالة التي يرد بيان تفصيلي لها في الرسالة المتقدم ذكرها. وقد أوضح فريق الخبراء أن المبلغ (٦٠٠ مليون دولار) الذي طلبته حكومة العراق يعتبر متناسبا مع مستويات الإنتاج المحققة والمتنبأ بها، بالنظر على وجه الخصوص إلى ما يجري إيلاؤه من تركيز على المشاريع الرئيسية والاستثمار في السلامة ومكافحة التلوث والضرر البيئي (S/1999/746، الفقرة ٤٨).

وبناء على ذلك، أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على طلب زيادة مخصصات قطع الغيار والمعدات النفطية بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار، بحيث يصل مجموع المخصصات خلال المرحلة الراهنة إلى ٦٠٠ مليون دولار.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة من المدير التنفيذي
لمكتب برنامج العراق إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن الأمين العام، أتشرف بالإفادة بأذني استلمت رسالتكم المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالتعديلات المقترحة إدخالها على مخصصات المرحلة السادسة نتيجة لزيادة عائدات النفط خلال المرحلة الراهنة، والمقدمة من حكومة العراق لكي ينظر فيها الأمين العام ويوافق عليها (انظر التذييل الأول).

وإحافاً بالرسالة المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1999/671) والتي تتضمن موافقته على خطة التوزيع للمرحلة السادسة، ومع مراعاة قرار مجلس الأمن ١٢٦٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، يشرفني نيابة عن الأمين العام، أن أبلغ حكومة العراق عن طريقكم أن الأمين العام قد وافق، بعد أن درس التعديلات المقترحة، على تلك التعديلات على أن يكون مضموماً ما يلي.

سيتمنى لأول مرة باعتماد قرار مجلس الأمن ١٢٦٦ (١٩٩٩) توفير التمويل الكافي للبرنامج الإنساني المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وذلك لتنفيذ توصيات الأمين العام (S/1998/90)، بالصيغة التي أقرها المجلس في القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨. وينبغي أن تظل المخصصات القطاعية قيد الاستعراض مع إيلاء الاعتبار الواجب للفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨) التي تنص على تخصيص أموال على سبيل الأولوية لقطاع الأغذية والتغذية والقطاع الصحي.

ومن الأساسي على وجه الخصوص، بالنظر إلى حالة التغذية غير المرضية السائدة في العراق وإلى ضرورة توفير سلة أغذية كاملة شهرياً، وبالنظر أيضاً إلى آثار الجفاف الراهن، أن يظل مستوى تمويل قطاع الأغذية قيد الاستعراض المستمر. ومع ترحيب الأمين العام بالزيادة المحدودة التي اقترحت الحكومة إدخالها على القيمة السعرية المستهدفة لسلة الأغذية إلى ٢ ٢٠٠ ألف سعر حراري لكل شخص يومياً، بالنظر إلى الأموال الإضافية المتاحة، فإنه يوصي بزيادة القيمة السعرية لسلة الأغذية بما لا يقل عن ٢ ٣٠٠ ألف سعر لكل شخص يومياً في البلد كله، وهو المستوى المعتمد لخطة التوزيع المعززة للمرحلة الرابعة (S/1998/446).

وتحظى بالترحيب المعلومات التي تفيد بأن حكومة العراق قد تعاقدت على جميع إمدادات التغذية الهادفة بالكميات المبينة في خطط التوزيع المعتمدة للمراحل الرابعة والخامسة والسادسة. وأود أن أشير إلى أن الأمين العام، بالنظر إلى النتائج التي خلصت إليها الدراسة الاستقصائية لوفيات الأطفال والأمهات التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وحكومة العراق مؤخراً (تموز/يوليه ١٩٩٩)، قد أوصى في تقريره إلى مجلس الأمن بأن تزيد حكومة العراق من الأموال المخصصة لبرامج التغذية الهادفة حتى يتسنى تحسين

حالة التغذية لدى الأطفال بسرعة (S/1999/896، الفقرة ١٠٣). وفضلا عن ذلك، ولضمان توزيع الإمدادات بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب، ينبغي زيادة المبلغ المخصص لبرنامج التغذية الهادفة لتوفير ما يكفي من وسائل التخزين والنقل والمرافق الأساسية المتصلة بذلك.

وفيما يتعلق بالقطاع الصحي، من الأساسي في هذه المرحلة التي يتوافر فيها التمويل الكافي، ضمان اتخاذ جميع التدابير لشراء وتوزيع جميع المواد الصيدلانية الأساسية في الوقت المناسب. وينبغي التنفيذ التام للنسبة المقررة بين العقاقير والمعدات الطبية المبينة في خطة التوزيع المعتمدة للمرحلة السادسة (S/1999/671).

ولتلبية الاحتياجات الصحية والتغذوية للسكان، ينبغي توفير مخصصات كافية للمياه والمرافق الصحية. وقد ذكرت وزارة الصحة مرارا أن توفير مياه شرب نقية للسكان أمر حيوي لتقليل مستويات سوء التغذية. ورغم أن زيادة المخصص لقطاع المياه والمرافق الصحية أمر يحظى بالترحيب، فإن هذا القطاع كان تمويله قاصرا نسبيا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى في المراحل السابقة. وينبغي النظر بصورة خاصة في توفير لوازم تشغيل/صيانة لتعزيز القدرة التنفيذية للهيئات المسؤولة عن المياه.

وفيما يتعلق بطلب حكومة العراق استحداث قطاع جديد هو قطاع لوازم تشييد المساكن، فإنني أود إبلاغكم أن الأمين العام لا يستطيع في هذه المرحلة، دون مساس بوجاهة الاقتراح المقدم من الحكومة، التصديق على المخصص المقترح لذلك في خطة التوزيع للمرحلة السادسة. وسيولي مزيد من النظر لذلك الاقتراح وسيلزم استعراضه التماسا لأمر منها توضيح الأهداف وتعيين المستفيدين وتحديد ما هو مناسب من موارد وإجراءات المراقبة.

وفيما يتصل بالمبلغ المخصص للاحتياجات المصرفية وقدره ١٠ ملايين دولار، فإنني أود تكرار ما ذكر وقت الموافقة على خطة التوزيع للمرحلة السادسة (S/1999/671، المرفق الأول)، وهو أن قبول الأمين العام للمخصصات القطاعية المنقحة لا يشكل إقرارا سواء للاعتماد المخصص في الميزانية للمعدات واللوازم دعما للاحتياجات المصرفية المشار إليها في الفقرة ٦٧ من الخطة، أو البنود المحددة المذكورة في المرفق التاسع للخطة.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمين العام قد أحاط علما، عند الموافقة على خطة التوزيع للمرحلة السادسة، بالاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ من خطة التوزيع، بما في ذلك ما أوضحت حكومة العراق من أنه إذا كان من المرجح أن تتجاوز عائدات النفط خلال المرحلة السادسة المبلغ المطلوب لتنفيذ خطة التوزيع المعتمدة ومجموعه ٣,٠٠٤ بليون دولار، فإن الحكومة تعتزم الدخول في عقود إضافية لشراء المعدات وقطع الغيار لا تتجاوز قيمتها ٣٠٠ مليون دولار (S/1999/671، المرفق الثاني، الضميمة). ويؤيد الأمين العام اقتراح حكومة العراق تخصيص مبلغ إضافي قدره ٣٠٠ مليون دولار لشراء قطع غيار ومعدات نفطية، ولذا فهو

يوصي مجلس الأمن بالموافقة على الطلب، بحيث يصل مجموع المخصصات خلال المرحلة الراهنة إلى ٦٠٠ مليون دولار.

وأود أيضا الإشارة إلى أنه بسبب قصور العائدات في المرحلة الرابعة، فقد لزم ترحيل طلبات معتمدة لهذه المرحلة تبلغ قيمتها ٥١٠ ملايين تقريبا لتمويلها في إطار المرحلة الخامسة. وقد يترتب على ترحيل هذه الطلبات، بالاقتران بقيمة طلبات إضافية للمرحلة الخامسة لم تقدم بعد وما ستكون عليه في نهاية المطاف طلبات المرحلة الخامسة المعلقة حاليا، ترحيل لاحق لطلبات من المرحلة الخامسة إلى المرحلة السادسة. ولذا سيلزم النظر، على ضوء ترحيل الطلبات من المرحلة الخامسة الذي لم يحدد بعد، في توافر عائدات للمرحلة السادسة لتمويل كامل نطاق العقود الجديدة الناشئة عن خطة حكومة العراق المتعلقة باستخدام الزيادات في العائدات، على النحو المأذون به في القرار ١٢٦٦ (١٩٩٩).

وبالنظر إلى ما تقدم وإلى عدم استقرار أسعار النفط، ينبغي أن تظل عائدات الصادرات النفطية قيد الاستعراض المستمر من أجل إدخال التعديلات اللازمة لتمويل الطلبات المعتمدة، مع مراعاة الأولويات التي حددتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(توقيع) بينون سيفان

المدير التنفيذي

لمكتب برنامج العراق

التذييل الأول

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ موجهة إلى المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٩ بخصوص إعادة توزيع تخصيصات المرحلة السادسة في ضوء زيادة عائدات النفط، أرفق لكم جدولاً يمثل الزيادة التي أقرتها حكومة العراق لقطاعات المرحلة وللحسابين ٥٣ في المائة و ١٣ في المائة. وأود أن أبين الآتي:

أولاً - تمت زيادة قطاع الغذاء للحسابين ٥٣ في المائة و ١٣ في المائة بمبلغ ١٠٣ ملايين دولار حيث ستحقق هذه الإضافة رفع عدد السعرات الحرارية للسلة الغذائية إلى ٢ ٢٠٠ سعر حراري بعد استخدام الزيادة في تمويل ٢٥٠ غراماً إضافياً من زيت الطبخ وكذلك زيادة مبلغ تخصيصات الحليب كامل الدسم و/أو الجبن والبقوليات لتغطية كامل الكميات المعتمدة في خطة الشراء والتوزيع للمرحلة السادسة. ونرفق طيه تعديلاً على الجدول رقم (٣) من خطة الشراء والتوزيع يبين توزيع المبلغ الإضافي (١٠٣) مائة وثلاثة ملايين دولار لتوريد زيت الطبخ والحليب و/أو الجبن والبقوليات. كما نرفق تعديلاً على جدول مستلزمات الغذاء حيث تم تخصيص مبلغ (٢٠) عشرين مليون دولار إضافي لاستيراد الإطارات والبطاريات لتوزيعها على أسطول نقل المواد الغذائية من ميناء أم قصر إلى المخازن في كافة أنحاء العراق، بالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة التجارة بطرح كميات من المواد الغذائية في الأسواق المركزية والأسواق المحلية من الناتج الوطني لتوزيعها من خلال تلك المنافذ على المواطنين ذوي الدخل المحدود وبأسعار رمزية، وهذه الكميات هي:

- ١ - (٣٠٠ ٠٠٠) ثلاثمائة ألف طن من الأرز، وتوزع بمعدل كيلو غرام واحد لكل مواطن.
- ٢ - (٥٠٠ ٠٠٠) خمسمائة ألف طن من الحنطة، وتعادل (٤٥٠) أربعمائة وخمسون ألف طن من الصحين، وتوزع بمعدل نصف كيلو غرام لكل مواطن.
- ٣ - (٢٥ ٠٠٠) خمسة وعشرون ألف طن من الزيوت النباتية من الإنتاج المحلي وستوزع بمعدل مائة غرام لكل مواطن.

بالإضافة إلى ذلك فإن الفلاحين الذين تشتري منهم هذه المواد سوف يخزنون ما يكفي لحاجاتهم وحاجات عوائلهم. ومن خلال توزيع هذه المواد فإن السعرات الحرارية للمواطن تبلغ ٢ ٣٠٠ سعر حراري في الشهر على أقل تقدير.

كما تقوم وزارة التجارة بطرح كميات من الصوابين ومساحيق الغسيل من الإنتاج المحلي في الأسواق المركزية لتوزيعها على المواطنين بأسعار رمزية.

إن زيادة الأسعار الحرارية والتغذية لأفراد المجتمع لا يمكن أن تحل مشاكل المستوى الصحي والتغذوي والاجتماعي للمواطن العراقي ما لم يكن هناك سكن صحي ملائم تتوافر فيه الشروط الصحية اللازمة للحياة الاعتيادية، ونظرا لزيادة السكان في العراق منذ عام ١٩٩٠ بأكثر من خمسة ملايين نسمة مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في الوحدة السكنية الواحدة، ونظرا لانقطاع التيار الكهربائي والصعوبات التي تواجه عمليات الصرف الصحي، فقد أدى كل ذلك إلى زيادة انتشار الأمراض وخصوصا المعدية منها. إن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق منذ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ أدت إلى تعذر تأمين وحدات سكنية تتلاءم مع الزيادة السكانية بالإضافة إلى اندثار في الوحدات السكنية الحالية. ونظرا لزيادة سقف الإيرادات النفطية في هذه المرحلة، فقد تم تخصيص مبلغ ١١٢,١ مائة وأثنا عشر مليون ومائة ألف دولار لاستيراد مستلزمات بناء وحدات سكنية توزع بنفس آلية مذكرة التفاهم على المواطنين. ونرفق قائمة بالمواد وكمياتها كتعديل لمرفقات خطة الشراء تحت بند (مستلزمات بناء وحدات سكنية)، وتوضيحا مفصلا عن أسباب تخصيص هذا المبلغ للوحدات السكنية للمواطنين. وستقوم وزارة التجارة باستيراد وتوزيع هذه المواد لأنها الجهة المعنية بذلك.

ثانيا - أعطت وزارة الصحة أهمية خاصة لموضوع البسكويت العالي البروتين والحليب العلاجي، حيث خصصت مبلغ (٢٧) سبعة وعشرين مليون دولار لاستيراد هاتين المادتين للمراحل الرابعة والخامسة والسادسة بمعدل (٩) تسعة ملايين دولار لكل مرحلة وهذا سيساعد على تحسين الحالة التغذوية للأطفال والأمهات الحوامل، وباشرت بتوقيع العقود مع الشركات المجهزة على النحو الآتي:

١ - المرحلة الرابعة:

(أ) البسكويت العالي البروتين: تم توقيع عقدين مع شركة بالي (Pally) الهولندية الأول تحت رقم 40/99/806 بمبلغ ١٠٠ ٦٩٢ ١ دولار والثاني تحت رقم 40/99/402 بمبلغ ٨٥٧ ٣٠٧ ٤ دولار، يمثلان كمية ٨٠٠ ٤ طن، وهي قيد الشحن ويتوقع وصولها في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(ب) الحليب العلاجي: تم توقيع عقد مع شركة ريبوز (Rippoz) الفرنسية تحت رقم 40/99/24 بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار، ويمثل كمية ٥٠٠ ١ طن. وبهذا تمت تغطية الاحتياج من هاتين المادتين للمرحلة الرابعة.

٢ - المرحلة الخامسة:

(أ) البسكويت العالي البروتين: تمت إحالة عقد بكمية (٨٠٠ ٤) طن إلى شركة هائل سعيد اليمنية والإجراءات جارية لتوقيعه، وهذه الكمية هي كامل احتياج المرحلة الخامسة من هذه المادة.

(ب) الحليب العلاجي: تم توقيع عقد مع شركة (M.D. Food) الدانمركية بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تحت رقم 40/99/380 بمبلغ ٣ ٢٨٠ ٠٠٠ دولار، يمثل كمية ١ ٥٠٠ طن، وهي كامل احتياج المرحلة الخامسة.

٣ - المرحلة السادسة:

(أ) البسكويت العالي البروتين: تم توقيع عقد مع شركة بالي (Pally) الهولندية بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تحت رقم 40/99/379 بمبلغ ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، يمثل كمية ٤ ٨٠٠ طن.

(ب) الحليب العلاجي: تم توقيع عقد مع شركة ريبوز (Rippoz) الفرنسية بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تحت رقم 40/99/378 بمبلغ ٣ ٢٨٩ ٤٧٠ دولار، يمثل كمية ١ ٥٠٠ طن، وتمت بذلك تغطية كامل الاحتياج للمرحلة السادسة من المادتين المذكورتين.

نرجو اعتماد المبالغ المخصصة للقطاعات كما وردت في جدول تخصيصات المرحلة السادسة المعدلة المرفق طياً.

(توقيع) السفير سعيد حميد حسن
الممثل الدائم

- ١ - كانت الدولة تنفق في حدود (مليار) دولار كمعدل لاستيراد مواد البناء ومستلزماته قبل الحصار.
- ٢ - وكان بناء الوحدات السكنية في العراق يتم بشكل منظم يتناسب مع نمو السكان حيث كانت الدولة تؤمن مواد ومستلزمات البناء إضافة لقيامها ببناء وحدات سكنية للعوائل العراقية وتوفير قروض للمواطنين لبناء وحداتهم السكنية الخاصة.
- ٣ - خلال فترة الحصار، ومع تزايد النمو السكاني في العراق من ١٨ مليون إلى ٢٣ مليون، أصبح من المتعذر تأمين وحدات سكنية تتلاءم مع الزيادة السكانية ومع نسبة اندثار الوحدات السكنية، لأن بناء هذه الوحدات يتطلب كميات كبيرة من المواد الإنشائية. وبسبب الحصار وعدم التمكن من تأمين مستلزمات البناء كما كان سابقا ارتفعت الكثافة السكانية في الوحدة السكنية الواحدة.
- ٤ - إن ارتفاع الكثافة السكانية مع انقطاع التيار الكهربائي والصعوبات التي تواجه عمليات الصرف الصحي أدى إلى المساهمة في زيادة انتشار الأمراض وخصوصا المعدية مما يجعل هذه الفقرات ذات طابع إنساني يحتل أهمية مماثلة لأهمية الغذاء والدواء.

- - - - -